# إمكانات الدور التنموي للغاز في العراق

عبد الباري عبود الملفي

لقد نما احتياطي العالم من الغاز الطبيعي، خلال العقد الاخير من القرن الماضي بمعدل (١,٩٪) سنوياً من سنوات العقد كله، بالمقارنة مع (٠,٢٪) للنفط. وكان ذلك نتيجة للنجاح الباهر لأستكشاف الغاز والتقويم الأفضل للحقول القائمة وتطويرها.

ولقد تزايد الاهتمام بالغاز كمصدر نظيف للطاقة وسهل الاشتعال، خلال نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين.. ما أدى إلى تنافس شديد بين مصنعي التوربينات الغازية المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية بوساطة الغاز. وقد كان محور هذا التنافس يدور حول المؤشرات الحرجة للصناعة وهي: الكلفة الصدقية. ومستوى الكفاءة. نظافة البيئة. وحسب إحصاءات (٢٠٠٢) قدرت إحتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم بنحو (١٦٤,٦) ترليون متر مكعب. ومع أن احتياطيات الغاز - بما يعادلها من الطاقة - كانت في العام ١٩٧٠ تعادل نسبة (٥٠٪) من احتياطيات النفط، فأنها قد تمكنت حالياً من تجاوزها، نظراً لتضاعف الطلب على الغاز كلقيم اساس في التوربينات الغازية ذات الدورة المركبة لانتاج الكهرباء دون الحاق مضار في البيئة.

وتمثل احتياطيات الدول العربية نحو (٢٥٪) من الاحتياطيات العالمية للغاز، ومعظمها موجود في أربع دول عربية خليجية هي: العراق، قطر، السعودية والأمارات.. وكالآتي:

قطر (٣٦٪). السعودية (١٥,٢٪). الامارات (١٤,٧٪) والعراق (٧,٦٪) من احتياطيات الغاز في الدول العربية. ويمثل الغاز الحر (غير المصاحب للنفط) حالياً نسبة (٧٥٪) من اجمالي احتياطيات الدول العربية المؤكدة من الغاز. وقد وقعت السعودية قبل سنتين ما سمي (صفقة القرن) لتطوير حقولها الغازية بمبلغ (٢٥) مليار دولار مع مجموعة شركات أجنبية.

### الغاز الطبيعي في العراق:

حسب بيانات (٢٠٠٢) الصادرة من منظمة الاوبيك، فان احتياطي الغاز المؤكد في العراق بلغ (٣١١٠) مليار متر مكعب. ولذلك فهو يمثل خامس احتياطي في ترتيب احتياطيات الدول العربية. إلا إن العمر المقدر له للنضوب هو (٧٠٧) سنة، ولذلك فهو أطول عمراً ليس على النطاق العربي فحسب، وإنما على نطاق العالم. ويأتي هذا العمر الطويل للغاز الطبيعي في العراق إستناداً إلى معيار (الاحتياطي / الانتاج) ومن خواص الغاز الطبيعي في العراق، أن الغاز المصاحب منه يمثل نسبة (٧٠٪) تقريباً. اي أن الغاز الحر يمثل النسبة المتبقية وهي (٣٠٪). ولذلك فأن مشروعات الغاز العراقي تفتح شهية الاستثمارات الاجنبية فيما إذا توافر لها المناخ الاستثماري المناسب. وفي مقدمته الأمن. والاستقرار السياسي. لأن وجود الغاز المصاحب للنفط بهذه النسبة العالية يقلل من التكاليف الاستثمارية في مشروعات الغاز إلى حد بعيد، وبالتالي يضخم أرباح الشركات المنتجة، سواء كانت وطنية أو اجنبية.

إلا أن النظام المباد قد أهمل هذا القطاع على نحو مأساوي، وركز على قطاع النفط. لسهولة الحصول على مردود سريع من عمليات التهريب والتعامل الدولي السري. لقد كانت بداية مشاريع الغاز في العراق على نطاق تنموي بعد بناء مشروعي غاز الشمال وغاز الجنوب على أثر الطلب المتزايد على الاستهلاك للغاز وإستغلال الكميات التي تحرق سنوياً مع النفط والتي تقدر بـ (٥,١٠) مليار متر مكعب سنة ١٩٧٠، وتم توقف هذه الكمية إلى (٠,٩٥) مليار متر مكعب سنة (٢٠٠٠) ومع ذلك فقد بلغت نسبة الغاز المحروق إلى الانتاج (٢١,٥٪). وهي نسبة عالية قياساً إلى الدول العربية الأخرى، مثل قطر (٩,٣٪) أو الجزائر (٤,١٪) وتشير المصادر إلى أن انتاج العراق من الغاز الطبيعي كان (٤,٥) مليار متر مكعب في العام (٢٠٠٢). أما مجموع الاستهلاك فبلغ (٣,٢) مليار متر مكعب.

وكان هناك عقد لتوريد الغاز إلى الكويت، إلا أن ذلك توقف بعد غزو النظام لهذا البلد، فضاعت على الاقتصاد العراقي فرصة التصدير.

وتتأتى أهمية إمكانية أن يؤدي الغاز دوراً تنموياً متعاظماً في الاقتصاد العراقي، من أن العراق من الدول القليلة التي تمتلك حقلاً عملاقاً، أو الحقول فوق العملاقة Super giant من أصل ٢٠ حقلاً موجودة في دول مختلفة من العالم. وهذا الحقل موجود في المنطقة الغربية من العراق ويمكن لهذا الحقل في حال إستثماره (يحتاج إلى تكاليف ليس أقل من ١٠ مليار دولار) واستغلاله للتصدير أن يجعل العراق في طليعة الدول المصدرة للغاز في العالم، فضلاً عن وجود حقل عملاق في البصرة.

وفي دراسة للأستاذ (ثامر الغضبان) وكيل وزارة النفط والخبير في الشؤون الفنية للنفط، (الدراسة مع مجموعة خبراء) نشرت في العام ١٩٩٦ في مجلة (النفط والتعاون العربي)، ذكر أن الاحتياطيات المحتملة والممكنة للغاز الطبيعي في العراق تصل إلى (٤٢٥٠) مليار متر مكعب. وتستوعب طاقات معالجة الغاز القائمة حالياً كل الكميات من الغاز المصاحب لمستوى إنتاج (٣,٥) مليون برميل من النفط يومياً. وإن زيادة إنتاج النفط إلى ستة ملايين ب/ي ستؤدي إلى وجود فائض من الغاز المصاحب يصل إلى (٢٠) مليار متر مكعب في السنة بعد تغطية الطلب المحلي.

### الدور التنموي لصناعة الغاز

لقد أهمل النظام المباد عملية دمج صناعة الغاز في التنمية الاقتصادية وركز على استخراج النفط وتصديره لتحقيق مصالحه الضيقة، وبذلك حرم الاقتصاد العراقي من مردودات مالية ضخمة من العملات الاجنبية.

فقد تخلى النظام عن صناعة غاز تصديرية.

بينما اهتمت بها الكثير من الدول العربية ومنها قطر والجزائر وليبيا والسعودية ومصر والامارات.

في الوقت الذي كان هناك الكثير من الفرص لتصدير الغاز العراقي إلى الاتحاد الاوربي عن طريق تركيا بالمشاركة مع مشروع الغاز القطري. وقد قدمنا دراسة - مقترحاً- لهذا المشروع في العام ١٩٩٩ بشكل مفصل إلى الجهات المختصة، ولم نعرف مصيرها بعد ذلك إلا بعد مرور سنة حيث جرت مفاوضات مع جهات أوربية لم تؤد إلى نتيجة بفعل شروط النظام السابق وعدم شفافيته في التفاوض.

كما أن هناك دراسة للخبير النفطي الأستاذ ثامر الغضبان وجماعته المشار اليها آنفاً بينت الأمكانات المتوفرة لتصدير الغاز العراقي عن طريق تركيا إلى الاتحاد الاوربي، والمردود المالي لمشروع التصدير وبكلفة مقدارها (٢٧٧٠) مليون دولار.

إن أهم المنافذ لتصدير الغاز العراقي، هي تركيا، حيث يقدر إحتياج هذا البلد من الغاز الطبيعي بنحو (١٩) مليار متر مكعب للعام ٢٠١٠ وبسبب عدم اهتمام الجانب العراقي باي مشروع لمد تركيا بالغاز العراقي، فقد توجهت لتوقيع اتفاقيات مع روسيا الاتحادية وايران وتركمانستان لمد خطوط أنابيب الغاز اليها، فضلاً عن إمدادها بالغاز القطري والمصري والجزائري.

إن الاقتصاد العراقي في مرحلته الحالية بحاجة إلى أموال كبيرة لانتشاله من الجمود والركود وتخفيف الضغط على استخراج النفط، وإن اسعار الغاز التنافسية مع اسعار الطاقة الأخرى، تعد فرصة استثمارية كبيرة لكي تقوم الحكومة القادمة بمشروعات لتصدير الغاز وبخاصة إلى الهند والباكستان وتركيا والكويت. وإلى دول أوربا الغربية.

وهناك عدة خيارات لتصدير الغاز. أحدها (غاز حر) من حقول الغاز في شمال شرق العراق. حيث يوجد إحتياطي مؤكد يقدر بـ (٢٧٠) مليار متر مكعب و(الغاز المصاحب) من حقول الجنوب في البصرة وميسان.

إننا نعتقد إن من اولويات الحكومة العراقية المقبلة هي إعادة تقويم مصادر الغاز الطبيعي في البلاد لتحسين إستخداماته المحلية وتغطية الطلب المحلي، ومن ثم دراسة مشروعات التصدير. لرفد عملية التنمية، وتعزيز علاقات العراق الخارجية إقتصادياً وسياسياً مع مختلف دول العالم.

## تحسن صرف الدينار العراقي

البصرة/عبد الحسين الغراوي

أكد السيد دومونيك المسؤول الصحفي في سلطة الإتلاف في الجنوب أن الدينار العراقي يشهد حالياً تحسناً واستقراراً موازياً للدولار الأمريكي وقال في مؤتمر صحفي حضرته (المدى) أن الاستقرار في عمليات الصرف يشكل مؤشراً مهماً لنمو الاقتصاد العراقي وتطور الخدمات الأساسية في مجالات النفط والكهرباء والماء.

## 300 ألف دولار لتنفيذ 8 مشاريع خدمية في نينوى

ثمانية مشاريع بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار سوف تبدأ هذا الأسبوع في الموصل ، وتتضمن توزيع الماء لأحد الأحياء في الموصل وتحسين شبكات التصريف لسبع مناطق أخرى.

هذه المشاريع تم تخصيصها من قبل كونغرس الولايات المتحدة عن طريق برنامج تمويل يدعى المساعدة ضد الكوارث الإنسانية والمدنية عبر البحار OHDACA، والتي تقوم بتمويل المشاريع لتغطي الاحتياجات الرئيسية للناس عبر البحار.

ويعمل المقاولون العراقيون مع قوات التحالف في تنفيذ المشاريع من اجل تحسين مستوى الحياة للمواطنين العراقيين.

هنالك خمسة عشر مشروعا في طريقها للتنفيذ بضمنها ستة مشاريع آبارية من شانها توفير الماء الصافي لقرى : (دير استن ، كرمة، بدرية، صوفانية ، أم كهف، وفيشخابور).

أما المشاريع التسعة الأخرى فتشمل التجديدات والترميمات للمدارس: (ثانوية الأرمن، ثانوية البتول، مدرسة الحسن بن على الابتدائية، مدرسة الحرية الابتدائية، روضة الشهد، مدرسة بابينت الابتدائية، ومدرسة بعشيقة الابتدائية . بينما مدرسة الجنين و مدرسة البيارق الابتدائيتين وأن هذه المشاريع الخمسة عشر كلفتها بحدود ٤٦٠ ألف دولار.

وبذلك فان مجموع المبالغ الممولة من قبل OHDACA سوف تكون (٣,٤٣٠,٣٠٠) دولار.

## قلق أوروبي من تأثير أسعار النفط على الانتعاش الاقتصادي

بروكسل (أ ف ب) -

عبر وزراء المالية في منطقة اليورو مساء الاثنين عن قلقهم من تأثير الاسعار المرتفعة للنفط على الانتعاش الاقتصادي وخصوصا في منطقة اليورو حيث ما زال مترنحا.

وفي ختام اجتماع لوزراء مالية هذه البلدان، صرح الوزير الايرلندي تشارلي ماكفريفي الذي تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الاوروبي ان "الارتفاع المفاجىء لاسعار النفط لن يسهل عملية النمو الاقتصادي اذا استمر على حاله".

من جهته، قال المفوض الاوروبي للشؤون الاقتصادية جواكين المونيا ان "الاسعار المرتفعة للطاقة وحالات الخلل في الاقتصاد الاميركي والتوتر المستمر في الاوضاع السياسية امور تشكل تهديدا محتملا لاستمرارية النمو العالمي".

لكن المفوضية الاوروبية ما زالت تتوقع انتعاش الاقتصاد في النصف الثاني من العام الجاري حيث يفترض ان تبلغ نسبة النمو ٧,١٪ على مدى العام في منطقة اليورو.

واكد المونيا انه "بعد فصل اول اتسم بالضعف يفترض ان يتسارع النمو ليبلغ مداه في النصف الثاني من العام".

واضاف ان "انتعاش الاستهلاك ما زال يثير قلقا وخصوصا في الدول الاعضاء الكبرى" ومن بينها المانيا وفرنسا.

### د. ضيوف مخاطباً المؤتمر الأقليمي الخاص بأوروبا:

## نو 5% من سكان أوروبا يعانون إنعدام الأمن الغذائي

روما وكالة (آكي)

قال الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو) في بيانه أمام المؤتمر الأقليمي للمنظمة الخاص بأوروبا أن هذه القارة تضم بعض أغلب البلدان تقدماً في العالم في حين أن البعض الآخر منها تسود فيها مستويات عالية من الفقر.

وأضاف "أن مستوى الفقر في هذا الأقليم من العالم الذي يستند الى خط يقل عن دولارين في اليوم يمثل ٢١ في المائة في القارة وأن ٥ في المائة من السكان يعانون إنعدام الأمن الغذائي " ، مشيراً الى "أن مثل هذه المستويات تقل عن معظم الأطراف الأخرى في العالم فضلا عن وجود فروقات مهمة ما بين البلدان".

وشدد المدير العام للمنظمة على ضرورة إعطاء" اهتمام خاص بالبلدان الأشد فقراً في أوروبا لاسيما تلك التي تقع الى جنوب شرق القارة ورابطة البلدان المستقلة ، لمساعدتها على حل مشاكلها ذات الصلة بانعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي.

وقال أيضاً أن من بين العوامل التي زادت من ظاهرة الفقر خلال السنوات الخمس عشرة الماضية هي العقبات المرتبطة بانتقال الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق، الأمر الذي أدى الى انخفاض الأنتاج في قطاعي الزراعة والمواد الغذائية الزراعية وبالتالي الى البطالة ، بينما تفاقمت الأوضاع في منطقة البلقان بسبب الصراعات.

ومما يذكر أن عدد الذين يعانون نقصاً في التغذية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قد ارتفع من ٢٥ الى ٣٤ مليون خلال الفترة بين الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ والفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ حسب أحدث دراسة أصدرتها المنظمة حول حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام ٢٠٠٣.

وجاء في الدراسة المذكورة أن معظم هذه الزيادات في نقص التغذية قد سُجلت في رابطة البلدان المستقلة التي ارتفع فيها عدد الجياع من ٢٠,٦ الى ٢٨,٨ مليون شخص.

لقد إنخفض الإنتاج الزراعي في أوروبا إجمالاً بنسبة ٠,٥ في المائة سنوياً خلال الفترة المحصورة بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٣ حيث أن القطاع الزراعي يشكل ١٢ في المائة من إجمالي الإنتاج المحلي للمنطقة المذكورة في عام ٢٠٠١.

وفي عام ٢٠٠٢ شكلت الصادرات الزراعية ٧,٤ في المائة من إجمالي الصادرات، أي ما قيمته ٢١١ مليار دولار مقابل الواردات الزراعية التي بلغت قيمتها ٢٢٢ مليار دولار، علماً بأن البلدان الخمسة والعشرين في الإتحاد الأوروبي تشكل ما يزيد على ٩٠ في المائة من هذه الأرقام.

وجاء في بيان الدكتور ضيوف أن عام ٢٠٠٣ لم يكن لسوء الحظ عاماً طيباً بالنسبة للقطاع الزراعي في معظم البلدان في أوروبا ، سيما وأن الجفاف والجليد والفيضانات ومشاكل أخرى مثل وبائي الجراد والقوارض قد أدت الى حصول إنخفاض حاد في الإنتاج الزراعي في كل من أرمينيا وبلغاريا ومالدوفا وأوكرانيا.

وأضاف المدير العام للمنظمة أن " خلال فترة العامين الماضيين، تلقت ست دول من منطقة البلقان ورابطة البلدان المستقلة معونات طارئة من منظمة الأغذية والزراعة لمعالجة أزمات تعرضت اليها القطاعات الزراعية في تلك الدول تصل كلفتها الإجمالية الى ١٥٠ مليون دولار تقريباً".

وقال أنه رغم هذه المشاكل، فإنه واثق من أن أوروبا بإستطاعتها أن تواجه تحديات الفقر وإنعدام الأمن الغذائي.وفي معرض الإشارة الى المعونات الخارجية المقدمة لأغراض التنمية الزراعية قال أن تلك المعونات قد إنخفضت من ٢٧ مليار دولار الى أدنى مستوياتها في التسعينيات حتى وصلت الى ١٠ مليارات من الدولارات.

وفي هذا السياق ، دعا الدكتور ضيوف البلدان الى مضاعفة المعونات الزراعية مؤكداً على ضرورة زيادة الإستثمارات في القطاع الزراعي أيضاً بما يسهم في تحقيق التقدم على طريق خفض نسبة نقص التغذية والحد منها.

وأكد أن نهج سياسة تجارية مُنصفة أمر جوهري لأغراض التنمية الريفية والأمن الغذائي.

وفي رأي الدكتور ضيوف أن إنتقال التكنولوجيا المناسبة وتطبيقها أمر ضروري لتحقيق نُظم زراعية مُكثفة ومُستدامة ، مشيراً في هذا الصدد ، الى أن تعزيز عمليات تبادل التكنولوجيا ، وإيجاد شراكات إقليمية وعالمية بالإضافة الى تقوية الأواصر ما بين مؤسسات البحث والإرشاد والتثقيف والإتصالات التابعة للقطاعين الخاص والعام أمر في غاية الأهمية بالنسبة لأوروبا.

هذا وسيبحث المؤتمر الإقليمي الخاص بأوروبا تحسين الأغذية ونوعيتها حيث قال الدكتور ضيوف أن "تحسين نوعية المنتجات الغذائية وجودتها يبقى الهدف الرئيسي بالنسبة للحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لكافة البلدان في أوروبا" ، وأكد أن مثل هذه التحسينات من شأنها أن تحافظ على الصحة العامة وتلبي تطلعات المستهلكين فضلاً عن تشجيع التجارة المحلية والدولية.



## تدشين أول محطة خدمات تعمل بالطاقة الشمسية في الجزائر

شرعت الجزائر في تشغيل أول محطة لخدمات توزيع وقود السيارات تعمل بالطاقة الشمسية في منطقة سطاوالي الواقعة بالضاحية الغربية للعاصمة، وقد أشرف على تدشين المحطة وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل ووزير التعليم العالي والبحث العلمي رشيد حراوبية، بحضور عدد كبير من الإطارات العلمية والتقنية ومسؤولين سياسيين وإداريين، وقد أنجز المشروع خلال ١٣ أسبوعا فريق خاص بالطاقة الشمسية تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتكلفة إجمالية بلغت ١٢,٧ مليون دينار أي ما يعادل ١٧٠ ألف دولار أميركي، وتعمل المحطة على الإنارة بصفة منتظمة ويومية بـ٢٢ عموداً مستقلاً بطاقة ١٨ واط لكل عمود و٢٢ يوماً بدون شمس، وترتكز المحطة كذلك، على تزويد العدادات من خلال الطاقة المستخلفة التي تشتغل تلقائياً في حالة قطع الشبكة التابعة للشركة الوطنية للكهرباء والغاز، ويبلغ عدد هذه الوحدات التي تقدر طاقتها بـ٧٥ واط أي ما يعادل ٤,٧ كيلو واط في الساعة بشدة تيار ٢٢٠ فولط ٦٤ وحدة و٢٤ بطارية خاصة بـ١٢ فولط.

وقال مسؤول المشروع إن هذا النوع من المحطات يكلف استثماراً كبيراً لكن بالمقابل منافعها كبيرة أيضاً ولها مردودية طويلة المدى تدوم حتى ٢٥ سنة، وغير ملوثة للمحيط وأكد أن هذه محطة نموذجية وسيتم في المستقبل بناء محطتين مماثلتين كل عام لاسيما في المناطق الجنوبية المعزولة.

## المستثمرون الجانب وراء انتعاش أسهم السنت بالبورصة المصرية

رأى خبراء ومحللون اقتصاديون أن النشاط القوي وغير المسبوق لأسهم قطاع الإسمنت بالبورصة المصرية ناتج في المقام الأول عن تزايد اهتمام المستثمرين الأجانب بصناعة الأسمنت في مصر مما انعكس على أداء أسهم القطاع بالبورصة. وتوقع عادل عبد الفتاح عضو مجلس إدارة إحدى شركات تداول الأوراق المالية استمرار صعود أسهم قطاع الأسمنت مع تحسن الأداء المالي ونتائج أعمال شركاته والتي يتوقع أن تشهد طفرات في نتائج الأعمال بما يقوي مراكزها المالية وبالتالي تؤثر ايجابياً على أسهم القطاع بالبورصة خلال الفترات المقبلة.

وارجع حسام أبو شملة، المحلل المالي بإحدى شركات تداول الأوراق المالية، الانتعاش في تعاملات قطاع الأسمنت بالبورصة المصرية إلى تزايد التفاؤل بشأن نمو القطاع في المستقبل مشيراً إلى أن جميع الدراسات والبحوث التي صدرت مؤخراً تؤكد أن القطاع من أكثر قطاعات الاقتصاد المصري الواعدة في المستقبل وذلك مع تزايد فرص التصدير للأسواق العربية والعالمية.

## استثمارات إيطالية في المواصلات البحرية وإنتاج الدراجات النارية

روما وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء

فيما تعاني الخطوط الجوية الإيطالية "أليطاليا" من أزمة خانقة، يسعى بعض رجال الأعمال الإيطاليين إلى البحث عن بدائل في قطاع المواصلات كالاستثمار في مجال المواصلات البحرية والاعتماد على الشركات الإيطالية المنتجة للدرّاجات النارية مثل "بياجّو" و "أبريليا".

في هذا الإطار يندرج مشروع رجل الأعمال الإيطالي المعروف روبرتو كولانينو الذي حقّق أرباحا مالية كبيرة عندما باع حصته في الشركة الإيطالية للاتصالات "تيليكوم إيطاليا" قبل أربع سنوات.

وتحدث كولانينو في مقابلة مع صحيفة "لا ريبوليكا" عن مشاريعه المستقبلية قائلا "إن هدفي يكمن في خلق مجموعة إيطالية في قطاع المواصلات بإمكانها أن تنظر بلا خوف إلى تحديات المستقبل".

ودافع كولانينو عن اختياراته في الاستثمار سواء في سوق الدرّاجات النارية أو في مجال إنتاج وتسويق السفن إذ قال "إن هذه الاختيارات تستجيب لتغيرات المجتمع، فشركة "بياجّو" لانتاج الدراجات النارية تقوم بتلبية الطلبات البديلة لتنشيط قطاع المواصلات الذي يقاوم التلوث والإزدحام في المدن، بينما تستفيد شركة "رودريغز" لانتاج البواخر من ازدهار المواصلات البحرية". وكشف كولانينو عن المفاوضات الجارية لعقد اتفاقيات يصل ثمنها إلى ٢,٨ مليار يورو وأشار إلى صفقة تجارية مع الإمارات العربية المتحدة إذ قال "سنسلّم عما قريب ٢٠٠ سفينة صغيرة مجهّزة بأحدث الوسائل التكنولوجية وستستعمل في التنقلات الداخلية في "جزيرة النخلة" في دبي".

وانتقد كولانينو إقدام البنوك الإيطالية على تمويل مشاريع داخل القطر الإيطالي واهمالها للمشاريع المنجزة في الخارج وقال "تميل البنى المالية في بلادنا إلى تفضيل السوق الداخلي، هناك تقصير من طرف البنوك والمؤسسات والخدمات والمواصلات في حق من يقرر الاستثمار في الخارج".

ومن هذا المنطلق تسعى المجموعة الإقتصادية التي يرأسها كولانينو إلى إكتساح الأسواق الأجنبية كالهند والصين نظرا للفرص المتاحة المترتبة عن قانون العرض والطلب، ويرى كولانينو أن "المقاولات الإيطالية الصغيرة والمتوسطة لديها الكثير من الفرص للنجاح خصوصا في الأسواق الجديدة في الهند والصين".

وتطرّق كولانينو إلى المجهودات المبذولة في إنجاز مصانع لإنتاج الدراجات النارية "بياجو" لعرضها في الأسواق الهندية والصينية رغم المنافسة الكبيرة من طرف الشركتين اليابانيتين هوندا وياماها.